

305 (د-27) التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة 220/66 بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، و201/66 بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، و199/66 بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، و197/66 بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المؤرخة جميعها 22 كانون الأول/ديسمبر 2011؛ وقراريها 154/65 بشأن السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، 2013، و151/65 بشأن السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع المؤرخين 20 كانون الأول/ديسمبر 2010؛ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 50/2005 بشأن إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تذكر بقراري الإسكوا 281 (د-25) المؤرخ 29 أيار/مايو 2008 بشأن التصدي لقضايا تغيير المناخ في المنطقة العربية، و269 (د-24) المؤرخ 11 أيار/مايو 2006 بشأن دور الإسكوا في ضوء نتائج القمة العالمية لعام 2005 وعملية التغيير الناجمة عنها،

وإذ تلاحظ التحديات العالمية والإقليمية، ومنها الأزمة المالية وأزمة الغذاء وتداعيات تغيير المناخ والمشاكل في إمدادات الطاقة والمياه، والظروف الإقليمية الراهنة وتداعياتها،

وإذ ترحب بالبيانات والإعلانات الوزارية التي صدرت عن بلدان المنطقة خلال العقد الماضي بشأن قضايا التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، ولا سيما القرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت يومي 19 و20 كانون الثاني/يناير 2009، وعن المجلس الوزاري العربي للمياه بشأن اعتماد آلية لمتابعة التقدم في تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتلك الصادرة عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة،

وإذ تنوّه بالجهود التي تبذلها البلدان العربية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتقدم الذي أحرزته في هذا المجال،

وإذ تستند إلى الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2012 والمبني على الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذي عقد في القاهرة يومي 16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2011، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والإسكوا، وخاصة البنود المتعلقة بعدم استخدام مفهوم الاقتصاد الأخضر كذريعة لفرض حواجز تجارية ومعايير بيئية وكشرط مسبق لحصول البلدان على الدعم المالي والمعونة وكوسيلة للحد من حق البلدان النامية في استغلال مواردها الطبيعية على نحو يلبي أولوياتها الإنمائية؛

وإذ تعرب عن تقديرها لجهود الأمانة التنفيذية للإسكوا في تحليل قضايا التنمية المستدامة ورصدها ومتابعتها، وفي الاضطلاع بدور هام في التحضير لمؤتمر ريو+20، وإشراك الجهات المعنية والقطاعات المختلفة في تحديد أولويات المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء نحو توحيد المواقف تحضيراً لمؤتمر ريو+20؛

1- تدعو البلدان الأعضاء إلى تبني الإعلان العربي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2012 كوثيقة مرجعية في اجتماعات المفاوضات حول الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20؛

2- تدعو أيضاً البلدان الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في الاجتماعات التحضيرية القادمة والتي ستعقد في نيويورك من 29 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيو 2012 باعتبارها مرحلة مهمة في سير المفاوضات، وإلى المشاركة الفعالة في مؤتمر ريو+20؛

3- تحث البلدان الأعضاء على مراجعة السياسات والاستراتيجيات وأطر العمل الوطنية بحيث تصبح أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، وعلى تفعيل تنفيذ البيانات والإعلانات الوزارية الصادرة بهذا الشأن، ومراجعة الأطر المؤسسية على نحو يضمن دمج الركائز الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة؛

4- تطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تقدم تقريراً حول نتائج مؤتمر ريو+20 تضمنه مقترحات بشأن المواضيع التي تهم المنطقة، وأن تساند البلدان الأعضاء في بناء قدراتها للتعامل مع هذه النتائج؛

5- تطلب أيضاً إلى الأمانة التنفيذية أن تواصل التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة بما فيها مواضيع تغير المناخ وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة؛

6- تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن الإجراءات المتخذة تنفيذاً لهذا القرار.

الجلسة العامة السابعة

10 أيار/مايو 2012